

ذكرت صحيفة "الإندبندنت" أن البرلمان البريطاني استدعى وزيرة الأمن الداخلي في المملكة المتحدة تريزا ماي لتبرير التوسيع المخطط له في صلاحيات المراقبة. وأشارت الصحيفة إلى أن ماي تعرضت لانتقادات واسعة من كافة الأطياف السياسية وجماعات الحريات المدنية بسبب خططها لمنح أجهزة الأمن والشرطة صلاحيات لمراقبة استخدام الإنترنت والبريد الإلكتروني لكل شخص في بريطانيا.

وأشارت الصحيفة إلى أن كريست جراهام، مفوض المعلومات الذي أوضح في السابق أنه لا يعتقد أن مثل هذه الخطط مبررة، حذر وزيرة الأمن الداخلي من أنه سيضغط من أجل ضمانات لحماية الخصوصية. وقد تم استدعاء ماي أمام البرلمان لتبرير هذا المقترح في ظل الانتقادات بأنه يتعارض مع معارضة مخطط "الأخ الأكبر" للمحافظين والديمقراطيين الأحرار قبل الانتخابات.

وتوضح الإندبندنت أن هذا المقترح سيسمح للشرطة بالحصول على معلومات وبيانات عن ملايين الأشخاص وعن اتصالاتهم عبر السكاى بى وشبكات التواصل الاجتماعي.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 03/04/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com